الفصل الخامس

تقييم منظمة الوحدة الأفريقية

تمهيد:

عرضنا فى السابق موقف المنظمة من القضايا الإفريقية والعربية ومن المفيد فى هذا المقام أن نقدم نظرة نقدية فى تقويم نشاط هذه المنظمة بمناسبة تصفيتها خاصة وإن عمرها قد امتد إلى قرابة ٤٠ عاما وفى تقويم عمل المنظمة الإفريقية تتداخل عوامل متعددة ومعايير مختلفة منها الصورة المثالية التى كان البعض يأملها للمنظمة ومنها التحولات المتعددة فى السياسات العالمية والإقليمية، ومدى كفاءة الجهاز الإدارى للمنظمة وقدرته على القيام بالمهام المنوطـــة به فضلاً عن المقارنة بين المنظمة وغيرها من المنظمات الإقليمية، والظروف الخاصة التى أحاطت بها دون غيرها وبيئة التكامل الإقليمي وثقافته .

وبطبيعة الحال لايمكن تقديم تقويم شامل لكل جوانب وأنشطة المنظمة فى هذا المقام، وإنما يمكن أن نختار بعض المجالات التى تقدم صورة للمنظمة خلال الأربعين عاما المنقضية، وأهمها تصفية الإستعمار والعنصرية وتسوية المنازعات، ودورها فى الحروب الأهلية والعرقية والإقليمية وأخيرا دورها فى مجال الأمن والضمان الجماعى والإفريقي فهل حققت المنظمة الأهداف التى وضعتها لنفسها عام ٦٣ حتى يمكن القول أن استبدالها بالإتحاد الإفريقي يعد مرحلة جديدة بإهداف جديدة، أم أن المنظمة قد عجزت عن النهوض بأهدافها وان هذا الإتحاد الجديد سوف يقوم بما عجزت هى عن القيام به .

وقبل أن نتطرق بشئ من التفصيل إلى تقويم المنظمة فى المجالات الأربع التى أشرنا إليها تجدر الإشارة إلى أن نشأة المنظمة وعلى النحو

الذى قامت به عام ٦٣ كان محل جدل مِنْ الَّذِينَ كانوا يريدون الوحدة الفورية أفريقيا،وَ بَيْنَ الَّذِينَ كانوا يرون أَنْ إفريقيا لَيْسَت مهيأة لِهَذِهِ الوحدة .

المبحث الأول

مساهمة المنظمة في تصفية الأستعمار والعنصرية

أشرنا إلى أن عدداً كبيراً من الدول الإفريقية كان قد استقل قبل إنشاء المنظمة، ثم ساهمت المنظمة بالطرق الدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية من خلال لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا فى تصفية الإستعمار الباقى، وفى مناهضة النظامين العنصريين فى روديسيا وجنوب إفريقيا، ويبدو أن هذه هي الصفحة المتميزة فى تقويم عمل المنظمة بالرغم من المشكلات المالية والمعضلات الفنية والإنقسامات بين حركات التحرر وجهود لجنة التحرير فى هذا المجال .وقد أشرنا إلى الصعوبات التى واجهتها إفريقيا فى قضية تصفية الإستعمار والعنصرية، وأهمها تظاهر الغرب بمساندته لهذا الإتجاه، بينما يعمل على تعويقه حتى يضمن أن النظم التى ستصل إلى الحكم موالية له، وكان يتخذ من جنوب إفريقيا قلعة لسياساته وركيزة للنفوذ الغربى فى ظل الحرب الباردة فى إفريقيا.

وقد نجحت المنظمة فى حشد التأييد الدولى فى الأمم المتحدة، رغم انقسامها فى ظَلِّ الحرب الباردة، ورغم مساندة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للنظام العنصري فِي جنوب إفريقيا، على خلاف السياسات المعلنة والمشاعر الشعبية، لأن مساندة هذا النظام كان يحقق مصلحتين هامتين للغرب :

الأولى تتعلق بفتح مجال هام للإستثمارات الغربية، والمصلحة الثانية هى إتخاذ جنوب إفريقيا أداة فى الصراع مع الكتلة السوفيتية خاصة مع تصاعد التدخل السوفيتى والكوبى فى القارة إلى درجة

التواجد العسكرى .ومعلوم أن جنوب إفريقيا كانت أيضا أداة للدول الغربية لتغيير نظم الحكم عن طريق المرتزقة بما يتفق مع المصالح الغربية، وإذا كان للمنظمة فضل فى تجنيد مختلف القوى على المستوى الدولى لعزل جنوب إفريقيا ومحاصرة النظام العنصرى فى روديسيا، فقد ساعدها على ذلك أيضا إهتمام المجتمع الدولى بقضايا حقوق الإنسان واعتباره الإستعمار والعنصرية من التحديات لهذه الحقوق، بل واعتباره العنصرية جريمة من جرائم النظام العام الدولى .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتابات ذهبت مذهبين يجب تسجيلهما فى هذا الصدد فيما يتعلق بالإستعمار وبدور المنظمة :.

المذهب الأول : - ويتبناه أحد المفكرين الأفارقة المقيمين فى الولايات المتحدة وهو الدكتور على المزروعى الذى يرى أن الدول الإفريقية بمشاكلها وتحدياتها ونظمها السياسية والصراع على السلطة فيها قد عرضت مواردها للنهب، كما عرضت شعوبها للتدهور فى مستوى الحياة. ولذلك يرى أن الإستعمار كان أكثر مناسبة لهذه الدول مادامت غير قادرة على حكم نفسها، والتقدم مع الركب العام للإنسانية بدلاً من أن تظل عبئاً على الآخرين ومصدراً للقلاقل والمشاكل والأمراض .

المذهب الثانى : - أن الإستعمار مرتبط بتطور المجتمعات الغربية وأنه ظاهرة تاريخية، وأن العنصرية والإستعمار الإستيطانى جزء من هذه التركيبة وأثر من آثار الإستعمار، ولذلك فإن هذه الظاهرة كانت مرشحة للتصفية سواء تدخلت فيها المنظمة الإفريقية أو لم تتدخل.ومن الواضح أن هذه المذاهب تغفل حقيقة هامة، وهى أن الحرية لا يمكن

المساومة عليها، كما أن الإستكانة إلى تطور الظواهر التاريخية وإنتظارها أمر لا يمكن تصوره فى تخطيط حياة الشعوب والدول، وهو يمثل أيضاً إستهانه بدماء أريقت فى سبيل الحرية الإفريقية، وبموارد شعوب بأكملها خصصت لإنهاء هذا الكابوس التارسيخى رغم أنه جنح بالطريق الرسمى ولكن ظل متشبثاً بروابط التبعية التى تعد المعرقل الأساسى لإنسياب العلاقات الإفريقية وتحقيق التكامل الإفريقي.

المبحث الثاني

دور المنظمة في تسوية المنازعات

يجب أنْ نميز بشكل واضح في تاريخ المنظمة في تسوية المنازعات بَيْنَ مرحلتين : المرحلة الأولى : من٦٣ – حتى ١٩٩٠، والمرحلة الثانية : من١٩٩١ــ حتى ٢٠٠١. وهذا التقسيم يتفق مع مرحلة الحرب الباردة ومرحلة بعد الحرب الباردة ولهذا التقسيم الثانى أيضاً واجاهته وعلاقته بالتقسيم الأول من حيث أن المشكلات التى عرفتها القارة الإفريقية أثناء الحرب الباردة والسياسات التى وضعت لمواجهتها تختلف عن تلك التى عرفتها القارة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويمكن القول إجمالاً أنه فى المرحلة الأولى كانت المنازعات بشكل عام وليست بشكل قاطع ونهائى تنشب بين الدول الإفريقية State Inter – conflicts بينما أصبحت المنازعات فى المرحلة الثانية تقع داخل الدول الإفريقية نفسها أى تتعلق بالحروب الأهلية والعرقية .

وقد نبهت المنظمة نفسها إلى هذا التحول فأنشأت عام ٩٣ ألية إدارة وفض المنازعات الإفريقية وتجتمع هذه الآلية على ثلاث مستويات القمة والمستوى الوزارى ثم مستوى قراء لدول أعضاء الجهاز المركزى للآلية، وأصبحت إجتماعات الآلية المنتظمة تطغى على إجتماعات القمة والمؤتمرات الوزارية، وهى من ناحية أخرى آداة للمتابعة والمراقبة المستمرة للمنازعات فى طور النشأة، والمنازعات التى تحولت بالفعل إلى أزمات حقيقية .وبعبارة أخرى فإن الآلية تدخل فى نطاق الفلسفة الجديدة والتى عرفها المجتمع الدولى بعد إنتهاء

الحرب الباردة وأدخلتها الأمم المتحدة ضمن ترتيبات عملها، وهى الدبلوماسية الوقائية والتى تنقسم إلى مراحل ثلاث وهى :

مرحلة التدخل لمنع تفاقم النزاع، ثم مرحلة تسوية النزاع بعد إستفحاله وإنتشاره، وأخيراً مرحلة إعادة السلام وتدعيمه وبنائه. والواقع أن بعض الدراسات الحديثة لا تميز دور المنظمة بين المرحلتين ولذلك كان تقييم دور المنظمة فى هذا المجال يميل إلى التقييم السلبى .غير أننا نرى ان إستعراض دور المنظمة فى المنازعات التى ثارت بين الدول الإفريقية وهو موضوع هذا البند يختلف عن دورها فى المنازعات والصراعات داخل الدول وهو موضوع البند الثانى، ويمكن القول أن الحرب بين إريتريا وأثيوبيا فى أواخر القرن العشرين وفى مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت إستثناءاً على القاعدة التى أكدها الواقع وليس لهذه الحرب أى إنعكاسات على الصراعات الداخلية داخل الدولتين .

وقد سبق أن أوضحنا موقف المنظمة منها ولكن بمناسبة تقييم دور المنظمة فيها يقتضينا الإنصاف أن نشير إلى أن الحرب بين البلدين لم تكن متوقعة، كما أن إستمرارها لأكثر من عامين دون إهتمام دولى يذكر بها والسماح لأثيوبيا بغزو إريتريا إعتماد على إمدادات الأسلحة رغم حظر مجلس الأمن بمدهما معاً بالأسلحة لابد أن يطرح الكثير من التساؤلات حول مغزى الحرب بين هذين الطرفين بالذات، وعجز المجتمع الدولى عن تسويتها، بل وتقاعسه، رغم تعدد المبادرات الغربية وأبرزها المبادرة الامريكية الرواندية.

ولابد أن نذكر أن التسوية النهائية لهذه الحرب قد تمت بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وبالذات الجهد الخاص الذى

بذلته الجزائر بالرغم من أن عدداً من المراقبين لا يثقون فى إستقرار هذه التسوية وإستدامتها.

وقد اهتمت المنظمة اهتماماً فائقاً بالتدخل لتسوية المنازعات سلمياً وحاولت إنشاء إدارة خاصة بهذا الشأن، وتوفر لديها رصيد في مجال عمليات حفظ السلام المنظمة تسويتها وفيما يلي نماذج من تدخل المنظمة في بعض المنازعات.

النزاع الأول بين السودان وأثيوبيا : - وفضلاً عن أنه نزاع حدودى، فهو نزاع سياسى يرجع إلى إختلاف توجهات البلدين وإتهام السودان أثيوبيا ضمن دول أخرى بمساندة ثوار الجنوب والحركة الإنفصالية، وقد حاولت المنظمة تهدئة النزاع جنباً إلى جنب مع محاولة تهدئة الصراع مع الحكومة السودانية والإنفصاليين، وهو الشق الذى تتولاه منظمة الايجاد أما النزاع بين أوغندا والكونغو بسبب ما تسميه الكونغو إحتلال أوغندى لجزء من أراضيها، وعدوان على حدودها وتدخل فى شئونها، ورفعت بشأنه حالياً دعوى أمام محكمة العدل الدولية، فإن هذا النزاع فى الواقع جزء من الصراع الشامل فى الكونغو منذ عام ٩٦ حتى الآن، وإن كان قد مر بمرحلتين هامتين: الأولى فى عصر كابيلا، حيث كانت أوغندا تسانده وتحتل جزءاً من أراضى الكونغو. أما المرحلة الثانية وتبدأ بعد إنقلابه على حلفائه التوتسى فى أغسطس عام ٩٨، وإستمرت هذه المرحلة حتى بعد إغتياله وتولى جوزيف كابيلا محله .

أما النزاع بين بوتسوانا وناميبيا فقد إتفقت الدولتان على إحالته إلى محكمة العدل الدولية حيث سوى بحكم قضائى فى الفترة ما بين ٩٦ إلى

ولما النزاع الحدودى بين نيجيريا والكاميرون، فقد أدى إلى إحتكاك مسلح بين البلدين وسارعت الدولتان بناء على نصيحة منظمة الوحدة الإفريقية بإحالته عام ٩٤ للتسوية القضائية أمام محكمة العدل الدولية، كذلك ساهمت المنظمة فى تشجيع السنغال وغينيا بيساو على تسوية نزاعهما الحدودى البحرى أمام محكمة العدل الدولية فى الفترة من ٩١ إلى ٩٥، ومما يذكر أن حكماً قضائياً كان قد صدر فى ٣١يوليو ٨٩ ثم ظل النزاع حول تطبيق الحكم حتى عام ٩١ وصدر الحكم النهائى فى ١٢نوفمبر٩١ وإن كانت غينيا بيساو لاتزال تعلن عن عدم رضاها عنه. كذلك نظرت المنظمة عدة مرات النزاع بين ليبيا وتشاد وشجعت الدولتين على تسويته عن طريق محكمة العدل الدولية فى الفترة من ٩٠ إلى ٩٤ وعلى تهدئة الأوضاع بين الدولتين، وكذلك فى التعاون مع الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ ليبيا فى الحكم الصادر فى هذا الشأن فى٣ فبراير ٩٤ .

ومما يذكر أن النزاع بين ليبيا وتشاد كان يتسم بحساسية خاصة وعرض مرة واحدة على منظمة المؤتمر الإسلامى كما ذكرنا ولكنها رأت إحالته إلى منظمة الوحدة الإفريقية وإعتبرت هذا النزاع نزاعاً إفريقيا ولذلك لم يعرف طريقه إلى الجامعة العربية. ومن الواضح أن ليبيا ما كان لها أن تتحمس لعرض هذا النزاع على الجامعة العربية فقد قدرت أن رصيدها فى إفريقيا والعالم العربي لا يساعدها على كسب القضية ولذلك عرضتها مرة واحدة على المنظمة الإسلامية التى تساهم

ليبيا فيها بدور كبير .

وقد إهتمت منظمة الوحدة الإفريقية بهذا النزاع منذ نشأته، وحتى قبل أن يتبلور فى شكله الإقليمى. فقد عرض على المنظمة لأول مرة فى القمة الرابعة عشرة فى ليبرفيل ١٩٧٧ قرارا أنشأت بموجبه لجنة الوساطة بين البلدين برئاسة الجابون، ثم أكدت القمة الخامسة عشرة المنعقدة فى الخرطوم عام ١٩٧٨ مبادىء ميثاق المنظمة فى صدد التسوية السلمية للمنازعات، وحثت الدول المجاورة للبلدين على حل النزاع بينهما، كما حثت البلدين على التعاون معها. وفى القمة السابعة عشرة فى فريتاون فى يونيو ١٩٨٠ تأكد نفس الخط، خاصة أن المنظمة كانت ترعى المصالحة الوطنية فى تشاد فى ذلك الوقت بناءاً على إتفاق لاجوس وبرعاية لجنة خاصة من الرؤساء الإفارقة، وقد أرسلت المنظمة لهذا الغرض بعثة إلى تشاد لحفظ السلام.

أما خط المنظمة فى تسوية المشكلة الإقليمية بين تشاد وليبيا، فقد أكدته المنظمة مرة أخرى فى القرار ١٧٤ الصادر عن القمة الرابعة والعشرين العادية فى أديس أبابا فى مايـــو ٨٨. كذلك أبدت المنظمة إهتمامها بالنزاع الحدودى بين بوركينافاسو ومالى والذى تمت تسويته بحكم صادر عن محكمة العدل الدولية فى ٢٢ ديسمبر ٨٦. وقد كان تدخل المنظمة فى هذه المنازعات الحدودية هادفاً إلى تسويتها بالطرق الودية سواء كانت طرقاً سياسية أو قضائية، كما تمسكت المنظمة بمبادىء ميثاق المنظمة وقرارات القمة وأهمها : التسوية السلمية للمنازعات، وإحترام الحدود القائمة منذ عهد الإستعمار، مع ملاحظة أن المنظمة لم تستفد من لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التى عنى الميثاق

بإنشائها وعلق آمالاً كبيرة على عملها وجهودها، كما حرصت المنظمة على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء. كذلك استحدثت المنظمة نظام قوات حفظ السلام التى لعبت دوراً هاماً فى مراقبة وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الأطراف المعنية، فإلى أى مدى نجحت المنظمة فى هذا الصدد ؟

نحن نعتقد أن المنظمة قامت بدور هام فى تسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية رغم الظروف المحيطة بها ومعوقات عملها .

المبحث الثالث

دور المنظمة في مجال المنازعات الداخلية (أي الحروب الأهلية والعرقيّة)

رأينا كيف أن إفريقيا قد واجهت بعد إنتهاء الحرب الباردة بشكل خاص عدداً من التحديات الحقيقية، وأهمها إنفجار الصراعات العرقية والحروب الأهلية، وإستعرضنا موقف المنظمة من هذه الظاهرة، ورأينا كيف أن حالة من هذه الحالات كانت أول إختبار للمنظمة، حيث نشأت المنظمة وأزمة الكونغو فى مرحلتها الثانية ماثلة وشاخصة أمام المنظمة .وكانت الحالة الثانية هى محاولة إقليم بيافرا الإنفصال، ثم تلتها حالات متعددة مثل إنهيار الدولة فى الصومال وفى ليبيريا وفى سيرايون وفى بوروندى، والحروب الأهلية فى غينيا بيساو وكذلك الصراع المعقد فى الكونغو والحرب الأهلية فى الكونغو برازافيل، وبلغ كل ذلك حداً أصبحت معه معظم الدول الإفريقية تعانى من عدم الإستقرار. فما هو الخط الذى إتخذته المنظمة إزاء هذه المنازعات وكيف يمكن تقييم هذا الخط؟

سبق أن ذكرنا أن المنظمة أنشأت لمواجهة هذه الظاهرة، آلية فض المنازعات، وبذلك فإن التقييم سوف ينصب على هذه الآلية، ولكن قد يكون من المفيد أن نشير إلى أن إنتهاء الحرب الباردة قد أثر على إفريقيا من هذه الزاوية بإحدى طريقتين، إما أنه همش إفريقيا ومنظماتها فى الوقت الذى إرتفعت فيه هامات القبلية والعرقية وإختفت فيه سلطة الدولة، وإما أن المنظمة قد تخلصت من الإنقسامات الأيديولوجية التى

جسدتها خلال الحرب الباردة، فإستردت قدرتها على الحركة مثلما فعلت الأمم المتحدة .ونحن نميل إلى القول بأن إنتهاء الحرب الباردة جاء بأثرين متعاكسين أولهما إزاحة شبح الإنقسام فى إفريقيا، والثانى إنتشار ظاهرة العرقية وإنهيار الدولة مما جعل الدول قادرة على العمل داخل المنظمة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التى حفل بها عقد التسعينات من القرن العشرين .

وفى ضوء هذه الظروف، فإن منظمة الوحدة الإفريقية قد عجزت عن مواجهة هذه الظاهرة وللعجز مستويان، المستوى الأول هو عدم بذل الجهد الكافى والعناية الواجبة والمتابعة الحقيقية، والمستوى الثانى هو وقف الإنهيار، وإعادة الأحوال إلى ما كانت عليه عن طريق تسوية سياسية مقبولة .

والحق أن المنظمة حققت قسطاً من النجاح وفق هذين المعيارين، ففى مشكلة بيافرا على سبيل المثال التى إتهمت فيها المنظمة من بعض الباحثين بعجز مزمن، بحثت المنظمة المشكلة وهى فى حالة من عدم اليقين حول تحديد طبيعتها، وقررت منذ البداية أنها نزاع داخلى لا يجوز لها التدخل فيه، ولكن تدخل المنظمة جاء بناء على طلب الحكومة الفيدرالية فى نيجيريا لإنشاء لجنة تحقيق وتشاور مهمتها التوفيق بين أطراف المشكلة، بهدف نهائى، وهى المحافظة على الوحدة الإقليمية والسلام فى نيجيريا. وقد رأس الإمبراطور هيلاسيلاسى هذه اللجنة التى عملت تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية منذ أولى إجتماعاتها فى النيجر فى يوليو ٦٨، وحيث ناشد مؤتمر القمة فى سبتمبر ٦٨ فى الجزائر الدُول الإفريقية عدم التدخل وعدم الإنحياز إلى أى من الطرفين

حتى لا يتفاقم النزاع ولم يمنع ذلك ساحل العاج (وتنزانيا والجابون وزامبيا فضلاً عن فرنسا) من الإعتراف ببيافرا وقررت اللجنة فى إبريل ٦٩ فى إجتماعها فى أديس أبابا مناشدة الأطراف بوقف إطلاق النار، والمحافظة على وحدة نيجيريا .وقد إنتهى عمل هذه اللجنة، وهو أمر طبيعى لمجرد رفض بيافرا لإختصاصها. وكان نفس الموقف قد تكرر قبلها بسنوات فى أزمة الكونغو، عندما حاول مويس تشومبى أن ينفصل عن حكومة يوبولدفيل، ثم تعيينه بعد ذلك رئيساً للوزراء وإستعانته بالمرتزقة. وقد عقد مجلس وزراء المنظمة جلسة طارئة فى سبتمبر ٦٤ وإتخذ القرار رقم (٥) الذى إعتبره البعض بدعة فى تاريخ المنظمة، لأنه قرر أن المنظمة مختصه بنظر أى نزاع أو مشكلة تؤثر على الأمن والسلام فى القارة. وأنشأ المؤتمر أيضاً لجنة خاصة تضم تسعاً من رؤساء الدول تحت رئاسة رئيس كينيا ، ولم توفق هذه اللجنة ولم يستمر عملها لأن التدخل الأمريكى البلجيكى وضع حداً لمحاولة الإنفصال. وإذا كانت محاولة الإنفصال فى الكونغو ونيجيريا قد حسمتها دول أجنبية، وهى الولايات المتحدة وبلجيكا فى الكونغو، وبريطانيا والإتحاد السوفيتى فى نيجيريا، فإن ذلك يظهر تعقد المشكلة، ولكن المنظمة حاولت قدر إستطاعها دون أن تحقق هذه النتيجة .

وأما تشاد التى شهدت صراعات داخلية وحركات إنفصالية فى موجات متعاقبة منذ إستقلالها عام ٦٠، فقد عانت من الإضطراب الداخلى من ناحية ومن مضاعفات النزاع الحدودى مع ليبيا من ناحية أخرى .ففى هذا الموقف ساندت السودان وليبيا الثوار عام ٧٩ بينما ساندت فرنسا الحكومة المركزية، فقررت منظمة الوحدة الإفريقية عام

٨٠ إنشاء قوة لحفظ السلام فى تشاد. وكانت إتفاقات لاجوس فى أغسطس ٧٩ قد قررت أيضاً إنشاء هذه القوة لتحل محل القوة الفرنسية .ولكن بمجرد وصول هذه القوة إلى تشاد إستؤنف القتال، وإستدعيت القوات من تشاد فى مارس ٨٠، ثم إجتمعت اللجنة المؤقته التى شكلتها المنظمة فى النيجر فى نوفمبر ٨٠ وأكدت مرة أخرى إنشاء قوة إفريقية ولكن ليبيا تدخلت فى ذلك الوقت فى يناير ٨١ فأصبحت مهمة القوة الإفريقية هى الحلول محل القوات الأجنبية (الليبية والفرنسية) بالإضافة إلى المهام الأخرى التى سبق الإشارة إليها .

وأما فى رواندا، فيجب أن نفرق بين محاولات المنظمة تسوية المشكلة بين الحكومة والثوار منذ ١٩٩١، وبين عجز المنظمة عن معالجة آثار الإنفجار العرقى فى إبريل ٩٤ .فقد أسهمت المنظمة فى إبرام إتفاقات أروشا فى ٢٩ مارس٩٤ التى تقضى بوقف إطلاق النار وإعادت الحوار من أجل إقامة نظام ديموقراطى. وأرسلت المنظمة مراقبين عسكـــرين لمراقبة إحترام وقف إطلاق النـــار تزايد عددهم من (٢٠) فى أكتوبر ٩٢ إلى (١٢٠) فرداً فى أكتوبر ٩٣، كما إلتقى الأمين العام عدة مرات بأطراف الأزمة، ورغم أن الأمم المتحدة تولت هذه المشكلة منذ أكتوبر ٩٣، فقد أصرت الدول الإفريقية على المشاركة الفعالة فى قوة حفظ السلام الدولية التى أنشأها مجلس الأمن بقراره رقم (٨٧٢) فى ٥أكتوبر٩٣ حيث شكل الأفارقة فى القوة (٢٩٤٠) من مجموعها وهو (٥٥٠٠)، كما قدمت جنوب إفريقيا العتاد والمدرعات لهذه القوة. ومن ناحية أخرى، فإن منظمة الوحدة الإفريقية إقتصرت على مباركة الجهود التى بذلتها منظمة الأكواس وقواتها المعروفة بإسم

الأيكو موج تحت سيطرة القوات النيجيرية وقد قامت هذه القوات بدور حاسم فى ليبريا وسيراليون، وربما تفادت المنظمة التعامل المباشر مع هذه القوة بسبب الحساسية التى أحاطت بمشاركة نيجيريا تحت الحكم العسكرى الذى كان قد أدين فى القارة وفرضت عليه عقوبات دولية .

من ناحية ثالثة ظلت منظمة الوحدة الإفريقية بعيدة عن قيام دول مؤتمر أروشا بفرض عقوبات على بوروندى بسبب الإنقلاب العسكرى فى يوليو ٩٦ ولم تتدخل إلا بشكل غير مباشر عندما كانت هذه القضية تثار فى إجتماعتها وإجتماعات الآلية الخاصة بفض المنازعات .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه الآلية قد حاولت مساعدة الأطراف البوروندية بعد محاولة إنقلاب ٩٣ على التوصل إلى تسوية سياسية من خلال مبعوث الأمين العام للمنظمة ثم أرسلت قوة من المراقبين العسكريين والمدنيين لبث الثقة بين السكان والتعاون مع الجيش ولكنها لم تحقق أى نتيجة فى طريق محادثات السلام بين الحكومة والثوار أو تطوير مشاعر الهوتو والتوتسى المتعادية .

الخـــلاصة : إذا كانت المنظمة قد نجحت إلى حد ما فى تسوية المنازعات بين الدول الإفريقية، فإن دورها فى تسوية الصراعات داخل الدول يجب أن يتم تقييمه فى إطار ما تمثله هذه الصراعات من تحديات وفى ضوء الإمكانيات. الإفريقية والتحولات الإجتماعية فى القارة .ولذلك لا يمكننا أن نتفق مع بعض الدارسين الأفارقة من أن سجل المنظمة فى هذا الباب كان يتسم بالفشل التام سواء على المستوى الدبلوماسي أى محاولة توفير إطار المفاوضات بين أطراف الأزمة كما أنه فشل فى توفير الإرادة اللازمة لإنشاء قوة مسلحة إفريقية تفرض

الحلول وتشرف على وقف إطلاق النار وتتوافر لها الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة. كما أنه من السابق لأوانه الحكم بشكل نهائى على آلية فض المنازعات. يكفى أن نشير إلى أن واحدة من صعوبات العمل بالمنظمة هو أزمتها المالية التى دفعت المنظمة فى عام ٩٠ إلى إستحداث نظام العقوبات على الدول المتخلفة عن دفع حصصها لكن المشكلة ليست فى الرغبة فى الدفع ولكنها فى القدرة عليه ومع ذلك فإن المنظمة كانت مثلاً بحاجة إلى قوات حقيقية وإلى قدرات مالية وهو ما حاولته بالتعاون مع الإتحاد الأوربى والولايات المتحدة غير أن شبهة التبعية لهذه الجهات الأجنبية أسقطت هذا المشروع .

أزمة التجارب الديمقراطية فى إفريقيا :-

بعد إنتهاء الحرب الباردة أسر الغرب على نشر الديمقراطية فى إفريقيا بطريقة متعمدة، وفرض التجربة بالقوة على الزعامات الإفريقية وربط بين قبول الديمقراطية وبين إستمرار المعونة الغربية لهم. وتم بالفعل إعداد البلاد للإنتقال من النظم الإنقلابية أو نظم الحزب الواحد إلى النظم الديمقراطية فأعدت الدساتير الحديثة وصدرت القوانيين الإنتخابية التشريعية والرئاسية وتم تدريب الكوادر السياسية والإدارية على الحملات الإنتخابية والإشراف الدولى على مراقبة الإنتخابات. وبدأت هذه التجربة تطبق على عدد كبير من الدول الإفريقية، ولكنها لم تصمد أمام التحديات العرقية والإنقلابات العسكرية، وأدى ذلك فى بعض الأحيان إلى إنهيار الدولة وتراجع البلاد إلى الوراء .هذه التجارب التى نشأت وإنتهت أوضحت العديد من الدروس ولكن لأغراض هذه الدراسة عنينا فقط بإبراز دور منظمة الوحدة الإفريقية

فى معالجة المضاعفات الخطيرة التى نتجت عن إنهيار هذه التجارب، ولم يصل إلى علمنا أن المنظمة حددت موقفها من التجارب الديمقراطية أو أنها أشرفت أو إشتركت فى إجراء هذه التجارب .وسوف نرى فيما بعد كيف أن المنظمة قد واجهت نقداً شديداً بسبب هذا الموقف وكيف أن هذا النقص كان من الدوافع الأساسية التى دعت إلى التركيز فى الإتحاد الجديد على الديمقراطية ومقاومة الإنقلابات وإشراك الشعب فى مقدراته وفى نظم الحكم.